

3

النظام الاقتصادي العالمي

ظهرت فكرة التجارة الحرة بشكلها العملي بعد الحرب العالمية الثانية بمبادرة أمريكية وبمشاركة أوروبية لوضع إطار جديد للاقتصاد العالمي. فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب منتصرة من دون خسائر، بعكس الحال في أوروبا. وكانت بداية ذلك الإطار هي اتفاقية بريتون وودز الشهيرة سنة 1944 التي كانت فكرتها الأساسية تتلخص في إقامة تجارة عالمية حرة بلا قيود أو حواجز. فتأسس صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)، أو البنك الدولي اختصاراً World Bank. كان ذلك في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت. وفي سنة 1947 أنشئت منظمة التجارة العالمية International Trade Organisation (ITO) بمبادرة من الرئيس ترومان لتتولى تنظيم هذا التوجه الجديد. إلا أن خلافاً نشأ بين الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية. فقد اعترض الأوروبيون على سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى رفع القيود عن التجارة العالمية بسرعة، وأصرّوا على السياسة الحمائية التي تقضي بتقييد الاستيراد عن طريق الضرائب الجمركية. وبعد مفاوضات و أخذ ورد توصل الطرفان إلى صيغة وسطية. ولكن الكونجرس الأمريكي رفض المصادقة على الاتفاقية، كما رفضتها بريطانيا مما أدى إلى انهيار منظمة التجارة العالمية⁽¹⁾.

وعقب هذا الفشل بدأت مفاوضات بين 23 دولة في جنيف حول قضية التجارة الدولية، والتعرفة الجمركية توصل فيها المتفاوضون إلى عقد 123 اتفاقية ثنائية دمجت كلها في وثيقة واحدة تحت اسم "الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية الجات (General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) التي تم التوقيع عليها سنة 1947، وأنشئت لها أمانة عامة في جنيف.

وقد قامت اتفاقية (الجات) على قاعدتين أساسيتين: الأولى هي قاعدة عدم التمييز بين الدول الأعضاء. وتقضي هذه القاعدة بأنه إذا قامت دولة معينة بتخفيض الضرائب الجمركية على سلعة تستوردها من دولة معينة، فللدول الأخرى الحق في أن تطالب بتخفيض مماثل على السلع المماثلة التي تصدرها تلك الدولة. أما القاعدة الثانية فهي القاعدة العكسية Reciprocity التي تقضي بأنه يتوقع من كل دولة أن تتنازل من جانبها لفائدة الدول الأخرى..

وبدأ عمل (الجات) في لقاءات طويلة تعقد لغرض المناقشة وطرح الأفكار للتوصل إلى تعزيز الاتفاقية. وعرفت هذه اللقاءات بالدورات Rounds. وربما استغرقت الدورة الواحدة عدة سنوات، مثل دورة ديلون في أواخر الخمسينات في جنيف، ودورة كندي (1963-1967)، ودورة طوكيو (1973-1980)، ودورة الارغواي الأخيرة (1986-1993).

وقد تم تطوير قاعدة عدم التمييز بين الدول الأعضاء إلى ما عرف بقاعدة "الدول الأكثر تفضيلاً (MFN) The Most Favoured Nations (MFN) التي تقضي بأنه إذا اتخذت أي دولة إجراءات، أو منحت مزايا أو فوائد لدولة أخرى، فيجب أن ينسحب ذلك على بقية الأعضاء الآخرين فوراً ومن دون شروط. فإذا رفعت الدولة القيود عن استيراد بضاعة معينة من الدولة ب فإنها يجب أن ترفع القيود نفسها عن استيراد البضاعة المشابهة من الأعضاء الآخرين.

وتركزت أعمال الدورات السابقة للجات على البضائع المصنعة. أما دورة الارغواي الأخيرة فقد وجهت اهتمامها إلى رفع الحواجز الجمركية عن المنتجات الزراعية والخدمات إضافة إلى المنتجات المصنعة. وفي يوم 15 كانون الأول 1993 اختتمت دورة الارغواي (سميت كذلك لأنها بدأت في الارغواي)، أعمالها في جنيف. وكان أهم ما في الاتفاقية الجديدة، التي وقعتها 117 دولة، هو تخفيف الضرائب الجمركية عن البضائع والمنتجات الزراعية والخدمات. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الاتفاق على شمول الخدمات في الاتفاقية. وهكذا ولدت "الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (جاتس) General Agreement on Trade and Services (GATS). وهي خطوة هامة للدول المتقدمة نظراً لتزايد أهمية قطاع الخدمات لدى هذه الدول. فتجارة الخدمات البريطانية مثلاً تشكل 23% من تجارتها الكلية، إذ بلغت نحو 33 بليون دولار في سنة 1992. أما المنتجات الزراعية فقد اتفق على تخفيض التعرفة الجمركية لها بمقدار 36% على مدى السنوات الست القادمة على أن لا يقل مقدار الخفض عن 15% في كل تعرفة. واتفق كذلك على أن تضمن كل دولة فتح 3% من أسواقها الداخلية على الأقل لاستيراد المنتجات الزراعية. وترتفع هذه النسبة إلى 5% بحلول عام 1999. كما تقرر إلغاء اتفاقية المنسوجات المعروفة (MFA) Multi Fiber Agreement ، وتقرر تعزيز إجراءات حفظ حقوق الملكية الصناعية، وتقوية القواعد الخاصة بمنع إغراق الأسواق Anti Damping Rules، وتنظيم سياسات الدعم والاستثمارات التجارية التي تتبعها الدول النامية. وتتنظم كل هذه الإجراءات في إطار جديد هو "منظمة التجارة العالمية" World Trade Organisation (WTO)، وتم التوقيع على القانون الجديد في المغرب في نيسان 1994، على أن يبدأ العمل به في أواخر 1995.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

نظراً للفتاوت بين مصالح الأوربيين ومصالح الأمريكيين، فقد بدأت في أوروبا محاولات لتوحيد الجهود والسياسات لتعاون إقليمي أوروبي. وكانت بداية ذلك اتفاقية روما التي كانت منطلقاً للسوق الأوروبية المشتركة. وفي سنة 1961 اقترح الرئيس الأمريكي جون كندي مشروعاً للتعاون الأوروبي الأمريكي فكان مولد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) التي تضم الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، وكندا، ثم استراليا ونيوزيلندا. وكان الغرض الرئيس لهذه الاتفاقية هو تحرير التجارة العالمية للبضائع المصنعة في الدول الصناعية. أي أن المستفيد الأكبر من هذه السياسة هي الدول الصناعية على حساب الدول النامية ذات الصناعة الضعيفة والتي لا يمكن أن تنافس الصناعات الأوروبية والأمريكية. ودعا ذلك إلى أن تقوم دول العالم الثالث بشجب دورة كندي لأنها تصب في مصلحة "الرجل الغني"، وتهمل مصالح الدول النامية. وفي الحقيقة فإن اتفاقية (الجات) كانت موجهة لمنفعة الدول الصناعية المتقدمة، بل إن بعضها كان موجهاً ضد مصالح دول العالم الثالث، كما هو الحال في اتفاقية

المنسوجات القطنية لسنة 1962 التي وضعت حواجز جمركية حمائية ضد صادرات العالم الثالث. وهكذا شعرت الدول النامية بالغبن والحيف، فلجأت إلى الأمم المتحدة للتعبير عن استيائها من سياسات الدول الصناعية المتقدمة .

تحرك العالم الثالث

شعرت دول العالم الثالث بالغبن الذي يلحقها جراء استغلال العالم الصناعي المتقدم لمواردها من دون أن تستطيع هذه الدول تحقيق تنمية اقتصادية تنهض بها. فطرح الموضوع في هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر 1961، وصدر قرار الهيئة، بعد مناقشات عديدة، بان يكون عقد الستينات هو "عقد التنمية" بالنسبة للدول النامية. وكان قرار الجمعية العامة رقم 1707 (1961) بان التجارة العالمية هي الوسيلة الأهم لتنمية بلدان العالم الثالث. وفي سنة 1962 صدر قرار المنظمة الدولية رقم 917 معلنا شعار "لا مساعدات بل تجارة" "Not aid, but trade" الذي اتخذ أساسا للعمل. وقررت الهيئة نقل 1% من الناتج القومي الإجمالي للبلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

وفي 1964 اجتمعت الدول غير المنحازة في القاهرة وأعلنت أنها سوف تتبنى سياسات التنمية الاقتصادية من خلال الأمم المتحدة. فقامت الأمم المتحدة في السنة نفسها برعاية المؤتمر الأول للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development. (الأنكتاد) الذي عقد في جنيف. وكانت فكرة المؤتمر تقوم على أساس وجوب تعاون دول العالم الثالث لدفع عملية التنمية من خلال التوجه إلى الخارج- Outward Looking Policy أي اعتماد استراتيجيات التصنيع لأجل التصدير، بدلا من استراتيجية الانكفاء إلى الداخل، أو التصنيع لأجل الإحلال. Import Substitution لذلك ينبغي على الدول الصناعية المتقدمة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لرفع القيود عن الاستيراد من الدول النامية، وان لا تقتصر علاقات العالم الصناعي المتقدم مع العالم الثالث على استيراد المواد الأولية بأبخس الأثمان فحسب، بل يجب فسخ المجال لاستيراد المنتجات الصناعية الأخرى. ويقضي ذلك بان تقوم هذه الدول الصناعية المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على بضائع العالم الثالث، وعليها كذلك أن تتساهل أكثر في قضية القروض.

وفي سنة 1967 التقى ممثلو سبع وسبعين دولة من الدول النامية في الجزائر واتخذوا موقفا أكثر تشددا من الدول المتقدمة. وعرفت هذه المجموعة بمجموعة السبعة والسبعين G77. وفي المؤتمر الثاني للأنكتاد الذي عقد في دلهي عام 1968 أكدت الدول الصناعية المتقدمة على تخصيص 1% من دخلها السنوي لمساعدة العالم الثالث على شكل مساعدات، سميت بالمساعدات التنموية الرسمية Official Development Aid، وهي تتكون من جانبين: المنح Grants، والقروض التي تتضمن عنصر منحة Grant element. ولكن الدول المتقدمة خفضت هذه المخصصات إلى 0.7% بدلا من 1% من الناتج القومي المحلي لها. أما معدل النسبة الحقيقية لهذه المساعدات فكانت اقل من 0.4%، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أغنى واكبر دولة في العالم، دأبت على تخفيض حصتها حتى أصبحت 0.25% في سنة 1977، و0.19% سنة 1979، و0.18% سنة 1980. وبالإضافة إلى هذا الاتجاه المستمر في خفض هذه النسبة، فان توزيع هذه القروض والمساعدات قد خضع للعبة الاستقطاب الدولي وللعلاقات السياسية. ولم تكن هناك قواعد ومعايير عادلة لتوزيعها بين دول العالم الثالث بحسب حاجة هذه الدول.

أما المؤتمر الثالث للأنكتاد الذي عقد في سانتياغو سنة 1972 فلم يحقق شيئاً يذكر. ولكن الارتفاع الحاد في أسعار النفط عام 1973 جعل الأمور أكثر تعقيداً، إذ عمدت الدول الصناعية المتقدمة إلى السياسة الحمائية، وبدا أن التجارة بين هذه الدول ودول العالم الثالث لا تتفق مع مبادئ (الجات) القاضية برفع الحواجز وإلغاء الحماية.

فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد

من هنا بدأ التفكير في إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد New International Economic Order (NIEO) وكانت إحدى المقترحات في هذا الشأن هو ما طرحه "جان تمبركن" في نادي روما Club of Rome الذي لخص فكرته في تقريره المعنون "إعادة صياغة النظام العالمي" المعروف بتقرير ريو Reshaping the International Order (the RIO report)، وتقرير "دونولا ميدوز" وزملائه المسمى "حدود النمو والمعضلة البشرية"، وتقرير فيلي براندت (المستشار الألماني الأسبق). وكانت هذه التقارير متفقة تقريباً على مبدأ "الاقتصاد العالمي الحر" على أن تجري التعديلات اللازمة عليه. وأوضحوا أن هذا المبدأ يقتضي رفع الحواجز عن نقل البضائع، ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا، مع الأخذ بنظر الاعتبار حالة الدول الفقيرة. وتعني هذه الاستراتيجية أيضاً أن يكون هناك توازن بين الاستقلال السياسي للدول وبين الارتباط الاقتصادي بالنظام العالمي. بكلمة أخرى الموازنة بين مصلحة الدول نفسها، ومصلحة المجموعة الدولية ككل.

وكانت وجهة النظر تلك تقول بان تصنيع الدول النامية أمر ضروري، ولكنه يجب أن يكون على أساس ثنائية الهيكل الصناعي Dual Restructuring Industries الذي يحتوي على نوعين من الصناعة: الصناعة التقليدية، والصناعة الحديثة. أما الصناعة التقليدية فهي التي تختص بصناعة الحاجات الأساسية البسيطة والتي لا تحتاج إلا إلى تكنولوجيا تقليدية بسيطة. أما الصناعات الحديثة فتتولاها الشركات المتعددة الجنسية مستفيدة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة، واستخدام الصناعات كثيفة الأيدي العاملة Labour Intensive Industries كصناعة النسيج، والصناعات الجلدية، والشرايح الإلكترونية. على أن توجه هذه المنتجات الصناعية للتصدير مما يحقق مردوداً بالعملة الصعبة يساعد على تنمية البلد. كذلك فإن من متطلبات هذا النظام أن تضمن الدول الصناعية المتقدمة حصولها على المواد الأولية والطاقة والمواد الغذائية من العالم الثالث من دون قيود تهدد انسياب هذه المواد. ويتم ذلك عن طريق إنشاء هيئة دولية ذات سلطة تقوم بتحديد الأسعار والكميات لهذه المواد.

ولكن الشركات متعددة الجنسية، ركضا وراء مصالحها، بدأت تختار المناطق التي تناسبها، وبالتالي كان رأي البلدان النامية أن تخضع هذه الشركات لتوجيه يحقق العدل والنفعة لدول العالم الثالث. كذلك برزت قضية أخرى وهي أن هذا النظام الاقتصادي الجديد يحتاج إلى إصلاح النظام النقدي العالمي. وهنا لا بد أن يأخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورهما في هذه القضية، وبالتالي فإن هذه المؤسسات المالية الدولية، وكذلك منظمات (الجات)، و(الأنكتاد) يجب أن تقوم هي بإدارة هذا النظام بينما تبقى الأمم المتحدة كمراقب ومنسق. بكلمة أخرى فإن هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد انتهى إلى حيث بدأ. فهو إذن لا يختلف عن النظام الاقتصادي القديم إلا في تعديلات غير جوهرية.

وقد قاد هذا التفكير البعض إلى فكرة "التجارة على أساس المناطق (2) Zonal Trade "

فالدول الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا) تمثل منطقة صناعية متقدمة. ودول العالم النامي تمثل منطقة ثانية، والدول الفقيرة (العالم الرابع) تمثل منطقة ثالثة وهكذا. ويخضع تنظيم التجارة بين هذه المناطق للمنظمات الاقتصادية العالمية عن طريق وضع ضوابط حمائية بين هذه المناطق. وباختصار فإن النظام الاقتصادي العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية أخذ يواجه انتقادات من الطرفين الرئيسيين: الدول الصناعية المتقدمة، ودول العالم الثالث، ولكن لأسباب مختلفة، وعلى أسس متباينة.

صندوق النقد الدولي

كان النظام النقدي في القرن التاسع عشر معتمدا على الذهب كغطاء للعملات. وبعد الحرب العالمية الأولى تبين أن اعتماد الذهب أساسا للعملات لا ينطوي على مرونة كافية. فعمدت الدول، في عقد الثلاثينات إلى اعتماد سياسة نقدية مرنة، والتحكم بالعملة عن طريق القيود التجارية وتحديد سعر الصرف. فالأمر إلى تضخم عال وأصبحت النقود لا تساوي ثمن الورق الذي طبعت عليه. أي أن هناك مساوئ في كلا السياستين: عدم توفر المرونة الكافية في اتخاذ الذهب أساسا للعملات، ومرونة زائدة في تعويم العملات.

كل ذلك دعا المجتمعين في بريتون وودز (تموز 1944) إلى إيجاد وسيلة لتثبيت الوضع النقدي مع إعطاء مرونة كافية لتغيير سعر الصرف. وكانت هذه الوسيلة هي صندوق النقد الدولي (IMF). أما البنك الدولي فهو المؤسسة التي ستتولى إدارة الاستثمارات. وتتلخص فكرة صندوق النقد الدولي بأن كل عملة يجب أن تكون قابلة للتحويل إلى ذهب، أي أن تكون قابلة للتحويل إلى عملة أخرى تكون قابلة للتحويل إلى ذهب، أي أن يكون لها غطاء مباشر أو غير مباشر من الذهب. فالمناطق التي تتعامل بالجنيه الإسترليني تكون عملتها مرتبطة بالإسترليني، والإسترليني عملة قابلة للتحويل إلى ذهب. وكذلك المناطق التي تتعامل بالدولار تكون عملتها قابلة للتحويل إلى الدولار، وهذا بدوره يمكن تحويله إلى الذهب.

ومن ناحية أخرى فإنه لا يحق للدول أن تغير من سعر عملتها إلا بمقدار 2% (1% صعودا أو 1% هبوطا) عن السعر المحدد. وفي حالات الخلل في ميزان المدفوعات يحق للدولة أن تغير سعر الصرف بمقدار 10% بموافقة صندوق النقد الدولي. أما إذا كان التغيير أكثر من 10% فعلى الصندوق القيام بالتحري الدقيق في الوضع.

واتفق كذلك على أن يكون هناك احتياطي نقدي للصندوق لإسعاف الدول في الحالات التي تعاني منها خلا في ميزان المدفوعات. وهذا الاحتياطي النقدي هو اشتراكات الدول التي تدفعها إلى الصندوق. ويعتمد مقدار الاشتراك لكل دولة على دخلها القومي وحصتها في التجارة الدولية، على أن يدفع هذا الاشتراك ابتداءً عند الانضمام. ويجب أن يكون 25% من هذا الاشتراك ذهباً أو عملة قابلة للتحويل إلى ذهب والباقي بالعملة الوطنية.

وترتبط حقوق التصويت في الصندوق لكل دولة بمقدار اشتراكها. أي أن الأصوات ليست متساوية، وإنما تتبع الحصص النقدية. وكانت نتيجة ذلك أن الولايات المتحدة وبريطانيا وحدهما أصبحتا المتحكمتان في الصندوق.

أما نظام الإقراض فيتم على النحو التالي⁽³⁾:

عندما تواجه دولة ما عجزاً في ميزان مدفوعاتها تتقدم بطلب لشراء عملة صعبة من احتياطي الصندوق لقاء إيداع عملتها لدى الصندوق. إلا أن استخدام القرض يكون خاضعاً للصندوق، وتكون مدة القرض خمس سنوات. ويقرر الصندوق أي من العملات الصعبة تسحبها الدولة. ويحق للدولة أن تسحب 25% من حصتها الأصلية في الصندوق، خلال 12 شهراً. ويحق لها أن تكرر السحب لخمس مرات في كل مرة 25%. وعندما تستنفذ الدولة احتياطها النقدي لدى الصندوق يمكنها أن تتقدم بطلب للحصول على "حقوق السحب الخاصة". أي أن الصندوق يعمل في ظاهره كصندوق للتكافل. إلا أن الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لاقتراض الدول من الصندوق تتعارض مع الفكرة التي وجد الصندوق من أجلها، وهي مساعدة الدول على تجاوز صعوباتها المالية. كذلك عمل الصندوق على الترويج لفكرة التجارة الحرة التي تبشر بها الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات).

وحتى منتصف الثمانينات ظل التركيز في برامج صندوق النقد الدولي على "عمليات التثبيت" و"إعادة التوازن المالي" دون أدنى اهتمام بقضايا النمو وخفض الفقر. ولكنه بدءاً من عام 1986 بدأ بالأخذ بما يسمى "تسهيلات الإصلاح الهيكلي Structural Adjustment Facility"، الأمر الذي أسفر عن تحول هام في طبيعة "نظام المشروطة"، وعناصر برامج الصندوق، والنطاق الزمني لتطبيقه. ولم يعد يكفي "خطاب النوايا" التقليدي، الذي كانت تقدمه حكومات الدول المقترضة عادة، بل أصبح من الواجب إعداد وثيقة إضافية تفصيلية تسمى "ورقة الإطار العام للسياسات Policy Framework Paper (PFP) يتم إعدادها عادة بجهد مشترك من قبل مسؤولي الحكومة المقترضة وفنيي البنك والصندوق"⁽⁴⁾.

وقد تم اختبار استراتيجية صندوق النقد الدولي في 28 دولة من أصل 32 دولة مدينة في العالم الثالث وتبين أنها فاشلة، حيث الركود الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة، وهبوط متوسط الدخل القومي للفرد بنسبة 7%. ولم تستطع هذه الدول تسديد ديونها، سوى دولتان فقط. ففي المغرب مثلاً كانت النتائج بعد سنتين كاملتين من تطبيق برنامج التصحيح عامي 1984 و1985 لا تدل على تحقق الأهداف الموضوعة له. ذلك أن الميزان التجاري، على الرغم من التخفيض الكبير لقيمة الدرهم، ظل يتدهور في واقع الأمر. بينما لم يتقدم معدل تغطية الواردات بالصادرات بل ظل هذا المعدل ضعيفاً جداً. وقد تدهور الموقف على الصعيد الداخلي أيضاً، فقد تفاقم عجز الخزنة العامة بالقيمتين المطلقة والنسبية بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁾.

وفي دراسة حديثة لبرامج الإصلاح الهيكلي في المغرب ومصر أمكن تلخيص الآثار السلبية بما يلي⁽⁶⁾:

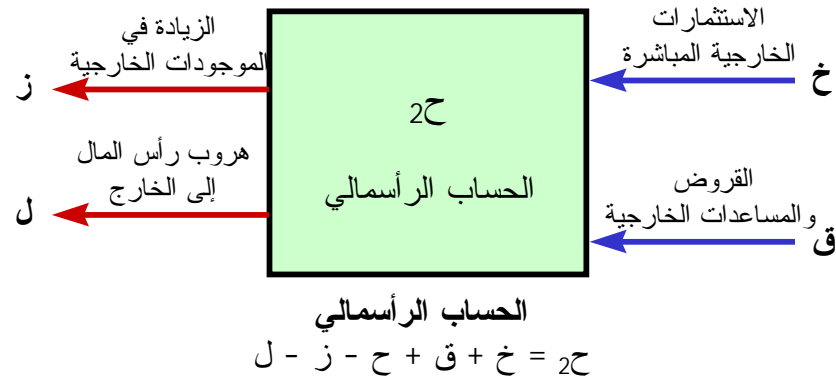
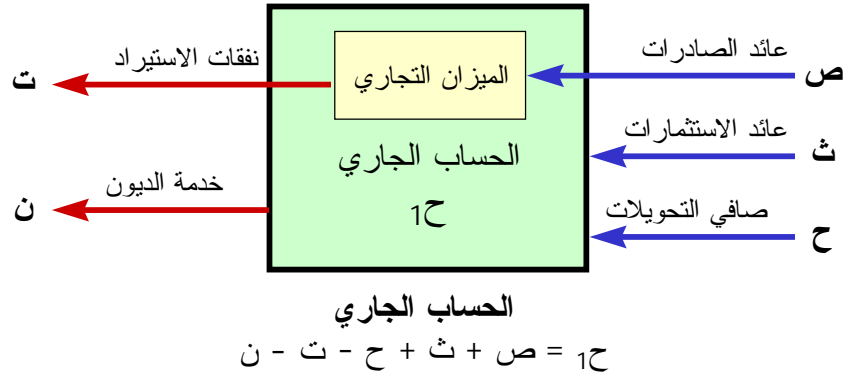
1- تفاقم مشكلة البطالة في المناطق الحضرية.

2- التأثير في البنية الطبقيّة: ومنها تآكل الطبقة الوسطى، ونمو الطبقة الأكثر فقراً، وانخفاض نصيب الأجور في توزيع الدخل القومي، وإضعاف الحراك الاجتماعي الطبقي.

3- تعميق ازدواجية بنية الاقتصاد الوطني.

ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات لبلد ما من ثلاثة عناصر: الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي، والاحتياطي النقدي. ولإيضاح الأمر يمكن تخيل ثلاثة صناديق كما في الشكل التالي:



الاحتياطي النقدي

يدخل في صندوق الحساب الجاري عائد الصادرات ص للبضائع والسلع والخدمات المصدرة، وعائد الاستثمارات ث (مثل أرباح أسواق الأسهم الأجنبية، وأرباح الودائع)، وصافي التحويلات ح التي تتألف من الأموال التي يرسلها مواطنو البلد الذين يعملون في الخارج، والأموال التي يحولها الأجانب العاملون في البلد إلى الخارج. ويخرج من الصندوق نفقات الاستيراد من بضائع وخدمات ت، وكذلك يخرج منه نفقات خدمة الديون الخارجية ن وهي الفوائد المترتبة على القروض الخارجية بجميع أشكالها العامة والخاصة. وبعد إجراء عملية الجمع والطرح يكون الرقم النهائي هو "ميزان المدفوعات" للحساب الجاري. فان كان زائداً يقال إن هناك "فائضا" في ميزان المدفوعات، وان كان ناقصا يقال إن هناك "عجزا" في ميزان المدفوعات للحساب الجاري.

يلاحظ أن هناك صندوق آخر هو صندوق "الميزان التجاري" ضمن صندوق الحساب الجاري. ويمثل الميزان التجاري الفرق بين الصادرات ص والواردات ت. فان كان زائداً فهو "فائض" في الميزان التجاري، وان كان ناقصاً فهو "عجز" في هذا الميزان.

أما صندوق الحساب الرأسمالي فتدخل فيه رؤوس الأموال المتدفقة إلى داخل البلد، كالاستثمار الخارجي المباشر الخاص والعام خ، وتدخل فيه أيضا القروض والمساعدات الخارجية ق (المشتركة) Multilateral والثنائية Bilateral ويخرج من الصندوق الزيادة في الموجودات الخارجية ز (كشراء أراض وعقارات واسهم وسندات في الخارج)، ويخرج كذلك من هذا الصندوق رؤوس الأموال التي تخرج (أو تهرب) إلى خارج البلاد ل. ويكون حاصل الجمع والطرح هو ميزان المدفوعات للحساب الرأسمالي، وهو أيضا يكون فائضا أو عجزا في هذا الميزان.

فإذا أضيف ميزان الحساب الجاري ح¹ إلى ميزان الحساب الرأسمالي ح² نتج ميزان المدفوعات للحسابين الجاري والرأسمالي، وهو بدوره قد يكون "فائضا" أو "عجزا". فان كان "فائضا" يذهب الفائض إلى الاحتياطي النقدي على شكل عملات صعبة، أو ذهب، أو ودائع لدى صندوق النقد الدولي. وان كان هناك "عجز" في ميزان المدفوعات للحسابين الجاري والرأسمالي جرى سحب بعض الموجودات من الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة، أو الذهب، أو رصيد الودائع لدى صندوق النقد الدولي لجبر "العجز". فان كان العجز كبيرا بحيث أن الاحتياطي النقدي لا يكفي لتغطية العجز كانت هناك مشكلة تواجه البلد يتعين أن يجد لها حلا. وتتضمن هذه الحلول إجراءات اقتصادية ومالية تهدف إلى تحسين ميزان المدفوعات للحساب الجاري، أو الحساب الرأسمالي، أو الاحتياطي النقدي. ومن هذه الحلول ما هو قصير الأجل، ومنها ما هو متوسط، ومنها ما هو طويل الأجل.

فمن الإجراءات التي تهدف إلى تحسين ميزان المدفوعات للحساب الجاري:

1- زيادة الصادرات ص. ويتطلب هذا الأمر وضع سياسات تشجع الصناعات الموجهة للتصدير، وتشجيع التصدير ودعمه.

2- تقليص الواردات ت عن طريق زيادة الضرائب الجمركية، أو تحديد الكميات المستوردة من المواد والبضائع، أو منع استيرادها. ومن ذلك أيضا تشجيع الصناعات

للبضائع التي ستحل محل البضائع المستوردة. ولكن تقليص البضائع والمواد المستوردة له حدود، فهناك حاجات لا بد من استيرادها: كالمكائن، والمعدات، والمواد الغذائية الضرورية، والمواد الوسيطة، والبضائع الاستهلاكية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

3- التفاوض مع الجهات المقرضة لإعادة جدولة الديون 5 على شروط أفضل، أو لإلغاء بعض الديون.

أما الإجراءات التي تهدف إلى تحسين ميزان المدفوعات للحساب الرأسمالي فيمكن أن تهدف إلى:

1- زيادة الاستثمار الخارجي المباشر، وذلك باعتماد حوافز ومشجعات للمستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد. ولهذه السياسة سلبيات وإيجابيات، ولها مخاطر كذلك سيأتي ذكرها عند الحديث عن نشاط الشركات متعددة الجنسية.

2- الحصول على القروض والمساعدات والهيئات الخارجية، وفي هذه السياسة محاذير كثيرة إذ أنها ترتبط بأهداف سياسية وتبعية للجهات المقرضة.

3- الحد من تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج. ويعتمد هذا الحل على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد، وعلى وعي المواطنين، واستعدادهم للمساهمة في تطوير بلدهم.

أما الحل الآخر فهو لجوء الدولة إلى صندوق النقد الدولي لزيادة احتياطها النقدي بما يسمى "الورق الذهبي" الذي يعرف بحقوق السحب الخاصة (SDR) Special Drawing Rights وهي "أوراق، أو "حقوق" تقوم مقام الذهب والعملات الصعبة يمكن للدولة أن تستعملها. وقد أصدر صندوق النقد الدولي سنة 1970 ما قيمته 10 بليون دولار من هذه الأوراق. وبلغت حقوق السحب الخاصة سنة 1988 28 بليون دولار ذهب منها 18% إلى البلدان النامية. وتتطوي هذه الطريقة على موافقة الدولة لشروط وتوجيهات الصندوق التي تسمى سياسات "التثبيت الاقتصادي Economic Stabilisation"، أو "التصحيح". وهي بصورة عامة شروط ضارة مجحفة للبلد على المدى الطويل.

وقد ساهم صندوق النقد العربي الذي تأسس في أيار (مايو) 1977 في تقديم القروض والمساعدات للدول العربية التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها، أو في الاحتياطي النقدي لها. وكذلك عمل الصندوق على تقديم الاستشارات الخاصة بالسياسات الاستثمارية، وتطوير الأسواق المالية العربية. ويمثل الصندوق جانبا من التعاون العربي والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أنه وجهت له بعض الانتقادات لإتباعه سياسات وشروطا كتلك التي يتبعها صندوق النقد الدولي⁽⁷⁾.

فيما يلي جدول يبين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي للدول النامية للفترة 1978-1984 ببلايين الدولارات⁽⁸⁾.

السنة	الحساب الجاري	الحساب الرأسمالي
1978	-32.1	+37.5
1979	+10.0	+32.5
1980	+30.6	+15.7
1981	-48.6	-6.9
1982	-86.9	-5.2
1983	-64.0	-8.1
1984	-33.5	-34.6

الادخار والاستثمار، وفجوة الادخار

الادخار هو الفرق بين الناتج القومي الإجمالي (أو الدخل القومي) وحجم الاستهلاك القومي. ويتألف الادخار القومي من مدخرات الأفراد، وهو ما يفيض عن حاجتهم الاستهلاكية، ومدخرات الشركات والمؤسسات الاقتصادية وهي الأرباح السنوية لها. ويعتمد معدل الادخار (نسبة المدخرات إلى الدخل) على مستوى الدخل للأفراد وللبلد كله. هذه الأموال المدخرة تستثمر في مشاريع صناعية، وزراعية، وتجارية... الخ، فينتج عنها أرباح. أي أنها تساهم في زيادة الدخل القومي، وبالتالي في التنمية القومية.

نفرض أن لدينا رأس مال مقداره 4000 دولار استثمرناه في مشروع زراعي فكان الناتج في السنة الأولى قيمته 5000 دولار أي بعائد (أو ربح) مقداره 1000 دولار. وهذا يعني أن نسبة رأس المال إلى العائد هي 4. وتسمى هذه النسبة "معامل رأس المال". فإذا أعدنا استثمار رأس المال الأصلي (4000 دولار) في السنة التالية حصلنا على العائد نفسه (أي 1000 دولار) من دون زيادة أو نمو. أما إذا أردنا زيادة العائد في كل سنة بمقدار 10% مثلا فيتعين علينا زيادة الاستثمار بمقدار 400 دولار أي يجب أن يكون المبلغ المستثمر 4400 دولار. ويقتضي هذا ادخار 400 دولار من عائد السنة السابقة لغرض زيادة المبلغ المستثمر. وحيث أن هدف الاقتصاد القومي هو "النمو"، فلا بد من زيادة الاستثمارات عن طريق الادخار. فإذا كان هدف التنمية المطلوب هو 6%، وكان معامل رأس المال هو 4 إلى واحد (كما في مثالنا)، فإن الادخار المطلوب لتحقيق النمو المطلوب يجب أن يكون $4 \times 6\% = 24\%$ من العائد. بكلمة أخرى:

معدل الادخار المطلوب = معامل رأس المال x معدل النمو المطلوب.

والآن لنفرض أننا وجدنا أن معدل النمو في الدخل القومي هو 5% وليس 6% كما أردناه، لأن الادخار الفعلي هو 20% (= $4 \times 5\%$) وليس 24%. هنا سنجد "فجوة" بين معدل الادخار المطلوب، ومعدل الادخار الفعلي مقدارها 4%. تدعى هذه الفجوة بـ "فجوة الادخار Saving Gap"، وهذه الفجوة هي السبب الرئيس الذي يجعل الدول تلجأ إلى جذب الاستثمارات الخارجية، أو طلب المساعدات والقروض، للمحافظة على معدل النمو

المطلوب. ولكن لهذه الاستثمارات الخارجية، والمساعدات والقروض، أضرار ومساوئ سيرد بيانها لاحقاً.

تصنيف الدول والمناطق في العالم

اعتمد البنك الدولي للتعمير والتنمية، أو البنك الدولي اختصاراً، في تقريره عن التنمية العالمية (1992)، والملحق الإحصائي الخاص بمؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators (WDI)، تصنيفاً لبلدان العالم على أساس متوسط دخل الفرد في السنة، كما يلي:

1 - البلدان ذات الدخل الواطئ (43 بلداً): هي البلدان التي يكون متوسط دخل الفرد فيها 610 دولار، أو أقل لسنة 1990.

2- البلدان ذات الدخل المتوسط (54 بلداً): هي البلدان التي يكون متوسط دخل الفرد فيها أكثر من 610 دولار، وأقل من 7620 دولار لسنة 1990.

و تنقسم هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين:

أ- مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى: وتضم البلدان التي يكون متوسط الدخل فيها أكثر من 610 دولار، وأقل من 2465 دولار لسنة 1990.

ب- مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى: وتضم البلدان التي يكون متوسط الدخل فيها أكثر من 2465 دولار، وأقل من 7620 دولار لسنة 1990.

3- البلدان ذات الدخل العالي (24 بلداً): وهي البلدان التي يكون متوسط دخل الفرد فيها 7620 دولار، أو أكثر لسنة 1990.

وتدعى البلدان من الصنف (1)، والصنف (2) (بشقيه أ و ب) البلدان النامية Developing Countries. واستبعد البنك الدولي من هذا التصنيف: كوبا، وكوريا الشمالية، ومجموعة الدول التي كانت تؤلف الاتحاد السوفيتي سابقاً لعدم توفر المعلومات عنها.

الدول المصدرة للنفط

هي الدول التي تبلغ صادراتها من النفط والغاز 50% أو أكثر من مجموع صادراتها في الفترة 1987-1989. وهذه الدول هي: الجزائر، أنغولا، الكونغو، إيران، العراق، ليبيا، نيجيريا، عمان، المملكة العربية السعودية، ترينداد، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا. وقد استبعد الاتحاد السوفيتي من هذه المجموعة كذلك.

مؤشرات الديون

هناك أربعة مؤشرات لبيان حالة البلد من حيث المديونية. وهذه المؤشرات هي أن تكون:

نسبة الديون إلى الدخل القومي 50% أو أكثر.

نسبة الديون إلى الصادرات 275% أو أكثر.

نسبة خدمة الديون المتركمة إلى الصادرات 30% أو أكثر.

نسبة الفوائد المتركمة إلى الصادرات 20% أو أكثر.

وقد حددت معايير لاعتبار بلد ما ذي مديونية عالية كما يلي: إن البلد يعتبر ذو مديونية عالية إذا تحققت فيه ثلاثة مؤشرات من الأربعة المذكورة أعلاه خلال الفترة 1988-1990.

واستنادا إلى هذه المؤشرات والمعايير فإن هناك خمسة عشر بلدا ذا مديونية عالية في سنة 1990، وهذه البلدان هي: الجزائر، الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، الكونغو، ساحل العاج، الإكوادور، المكسيك، المغرب، نيكاراغوا، بيرو، بولندا، سوريا، وفنزويلا.

التصنيف الجغرافي لبلدان العالم

صنف البنك الدولي الدول النامية (ذات الدخل الواطئ، أو الدخل المتوسط) إلى ست مجموعات هي:

1- مجموعة الدول الإفريقية. Sub Saharan Africa وهي جميع الدول التي تقع جنوب الصحراء الإفريقية باستثناء جنوب إفريقيا.

2- مجموعة شرقي آسيا والباسفيك، وهي جميع دول شرقي آسيا، أو جنوب شرقي آسيا، أو دول الباسفيك التي تقع ضمن صنف الدول ذات الدخل الواطئ أو الدخل المتوسط، بما في ذلك الصين وتايوان.

3- جنوب آسيا: وتضم بنغلادش، بوتان، الهند، المالديف، ميانمار (بورما)، نيبال، باكستان، سري لانكا.

4- أوروبا: وتضم جميع الدول الأوروبية ذات الدخل المتوسط، وهي: ألبانيا، بلغاريا، جيكوسلوفاكيا، اليونان، هنغاريا، بولندا، البرتغال، رومانيا، تركيا، ويوغسلافيا.

5- بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) Middle East and North Africa (MENA) وتضم الدول ذات الدخل الواطئ، والدخل المتوسط، وهي: أفغانستان، إيران، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، عمان، السعودية، اليمن، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب.

6- مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: وتضم جميع بلدان الكاريبي وأمريكا الجنوبية والشمالية التي تقع جنوبي الولايات المتحدة الأمريكية.

يلاحظ أن تقرير البنك الدولي استبعد الدول التي يقل عدد نفوسها عن مليون نسمة، وعددها 57 بلدا منها دولة البحرين، ودولة قطر، ولكنها داخلة في مجموع الأرقام في جداول المؤشرات. ويلاحظ أيضا أن معظم الدول العربية تقع ضمن مجموعة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا (مينا)، عدا الصومال، السودان، جيبوتي، وموريتانيا، حيث تقع ضمن مجموعة الدول الإفريقية الفقيرة. كذلك فان دولتين إسلاميتين هما تركيا وألبانيا تقعان ضمن مجموعة الدول الأوروبية النامية. كما أن باكستان تقع ضمن مجموعة دول جنوبي آسيا.

تصنيف اليونيدو

يلاحظ أن تصنيف المنظمة العالمية للتنمية الصناعية (يونيدو) للدول والمناطق يختلف عن تصنيف البنك الدولي. فقد قسمت اليونيدو دول العالم إلى اثنتي عشرة منطقة كالتالي:

- 1 - أمريكا الشمالية: وتشمل الولايات المتحدة وكندا وبرمودا.
- 2 - أوروبا الغربية: وتشمل الدول الأوروبية كلها بما في ذلك يوغسلافيا، ومالطا. وتدخل معها إسرائيل بالرغم من أنها ليست أوروبية جغرافيا.
- 3- أوروبا الشرقية: وتشمل الاتحاد السوفيتي، وألبانيا، وبلغاريا، وجيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا، ورومانيا.
- 4- اليابان
- 5- الدول المتقدمة الأخرى وهي: استراليا، نيوزيلندا، وجنوب إفريقيا.
- 6- أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي: وتشمل دول أمريكا اللاتينية، كوبا، المكسيك، كوستاريكا، هايتي، جامايكا، وغيرها من دول المنطقة.
- 7- إفريقيا الاستوائية: وتشمل دول إفريقيا كلها عدا شمال إفريقيا. ويدخل فيها الصومال، والحبشة، وجيبوتي.
- 8- شمال إفريقيا: وتشمل الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر، السودان، وتونس.
- 9- غرب آسيا: وتشمل قبرص، إيران، العراق، الأردن، الكويت، عمان، قطر، البحرين، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن.
- 10- القارة الهندية: وتشمل: أفغانستان، بنغلادش، بوتان، الهند، ميانمار (بورما)، نيبال، باكستان، وسري لانكا.
- 11- شرقي وجنوب شرقي آسيا: وتشمل جميع دول شرقي آسيا وجنوب شرقيها عدا الصين، ولاوس، وكوريا الشمالية، ومنغوليا، وفيتنام.
- 12- الدول الآسيوية ذات الاقتصاد المركزي: وتشمل الصين الشعبية، وكوريا الشمالية، ولاوس، ومنغوليا، وفيتنام⁽⁹⁾.

مؤشرات أولية عن مجموعات بلدان العالم. (1990):

عدد السكان	المساحة	متوسط دخل	النمو في متوسط	المجموعة
مليون نسمة	كم مربع	الفرد - دولار	دخل الفرد %	
4145.8	78919	840	2.5	البلدان النامية
816.4	31790	19590	2.4	ذات الدخل العالي
776.8	31234	20170	2.4	منظمة التعاون والتنمية
495.8	23066	340	0.2	المجموعة الإفريقية
1577.2	15572	600	5.3	شرقي آسيا والباسفيك
1147.7	5158	330	1.9	جنوب آسيا
200.3	2171	2400	...	أوروبا النامية
256.4	11334	1790	1.8	مجموعة مينا
5283.9	133342	4200	1.5	العالم كله

أفقر عشر دول في العالم (1990):

عدد السكان	متوسط دخل	النمو في متوسط	الدولة
مليون نسمة	الفرد - دولار	دخل الفرد %	
15.7	80	...	موزمبيق
24.5	110	-0.2	تانزانيا
51.2	120	-0.2	اثيوبيا
7.8	120	-0.1	الصومال
18.9	170	0.5	نيبال
5.7	190	-1.1	تشاد
1.4	190	...	بوتان
4.1	200	...	لاوس
8.5	200	0.9	ملاوي
106.7	210	0.7	بنغلادش

أغنى عشر دول في العالم⁽¹⁰⁾ (1990):

عدد السكان	متوسط دخل	النمو في متوسط	الدولة
مليون نسمة	الفرد - دولار	دخل الفرد %	

...	(*)	(35000)	(1.2)	الكويت
1.4		32680	6.7	سويسرا
3.2		26040	5.0	فنلندا
		25430	123.5	اليابان
1.9		23660	8.6	السويد
3.4		23120	4.2	النرويج
2.4		22320	79.5	ألمانيا
2.1		22080	5.1	الدانمرك
1.7		21790	250	الولايات المتحدة
2.7		20470	26.5	كندا
...		19860	1.6	الإمارات العربية

Source: IBRD, World Development Report 1992, PP. 218-219.

شهادات بشأن النظام الاقتصادي العالمي

إن القوى العظمى تعمل كل ما في وسعها لإلغاء - أو على الأقل لتأجيل - بزوغ نظام دولي جديد قائم على العدالة والمساواة والاعتماد المتبادل الحقيقي.

أنطونيوس كرم

العرب أمام تحديات التكنولوجيا ص 7

(إن من أسباب غرق دول العالم الثالث في الديون هو) أن هذه الدول غالباً ما تقبل مقترحات الدول المتقدمة (المانحة للديون) من دون مناقشة. كما أن هذه المقترحات والنظريات تدرس في الجامعات الغربية على أنها حقائق.

Micheal Todaro,
Economics for Development, P. 405.

يجب الحذر كل الحذر من المساعدات والقروض الأجنبية، سواء من المؤسسات التي تتستر تحت اسم دولي، أو تلك التي تعود إلى الدول الكبرى، أو البنوك الخاصة لأن هذه القروض والمساعدات تعطى عادة للسيطرة على الدول المدينة وإفكارها.

الدكتور عدنان حمدان
محاضرة "التصنيع ونقل التكنولوجيا إلى
العالم الإسلامي - جامعة الكويت 79/4/11

إن هيكل التجارة والنقد الدوليين، ونظام الأسعار، جعلاً من الدول المتخلفة مدينة باستمرار إلى الدول الصناعية... وأحياناً تعجز الدوائر الرسمية للدول الفقيرة المقترضة عن إيجاد

الأسس والحجج اللازمة للاعتراض على (شروط) وتوجيهات البنك الدولي، وتضطر الدولة إلى قبول القرض بالرغم من شعورها بالغبن، أو عدم معقولية الشروط.

منير الله ويردي
دور التكنولوجيا السياسية
في تخلف الدول، ص 105

إن الدول الرأسمالية حينما تقدم القروض للدول المتخلفة، لا يدفعها في ذلك، أو يحركها مثل أعلى نبيل، أو اعتبارات إنسانية وأخلاقية، بل يكون دافعها الرئيس في ذلك هو مصالحها الخاصة وحاجتها إلى الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من الإنتاج الزراعي والصناعي.

الدكتور رمزي زكي
الديون والتنمية، ص 76

إن الدول الصناعية الكبرى، بدافع من مصالحها الذاتية ورغبتها في استمرارية فجوة التقدم الحضاري والعلمي والتكنولوجي بينها وبين الأقطار العربية، تحبذ تصدير السلع الصناعية الجاهزة إلى الأقطار الأخيرة، وتمتدع عن بيع المصانع والمعدات الإنتاجية الثقيلة... (أو) تمتدع عن تسليمها التصاميم والوثائق التكنولوجية المتعلقة بالمكائن والمعدات.

R. Avakov
The Third World and Scientific and,
Technical Progress, PP. 134-135.

فالدول الصناعية الكبرى تحرص على عدم انتشار معالم التصنيع والتكنولوجيا في الأقطار العربية، إذ أن تصنيعها سيصفي، إن عاجلاً أم آجلاً، مصالحها الاقتصادية في هذه الدول ويكبتها خسائر مادية فادحة لا يمكن تعويضها بأي طريقة من الطرق.

الدكتور إحسان محمد الحسن
التصنيع وتغير المجتمع، ص 173

إن موقف الدول الرأسمالية الغربية من التنمية الصناعية في العالم الثالث يوضح بجملة طبيعية التغير الذي تقبله والذي لا تقبله هذه الدول: فهي تدعو إلى إقامة صناعات كثيفة العمالة، صناعات للسلع الاستهلاكية، صناعات ريفية ومحلية، ولكنها ليست على استعداد لان تدعم صناعات قد تؤدي إلى القضاء على ركائز الانفراد الغربي بالتفوق الصناعي على الصعيد العالمي، واحتكار التقدم التكنولوجي.

محمد عبد الشفيق
قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي
العالمي الجديد، ص 366

إذا كان صاحب الحاجة (أرعن)، فان (شيلوك) لن يرحم تاجر البندقية الذي رضي بشروطه. وصندوق النقد الدولي (شيلوك) امتاز بأدب خاص وطريقة فريدة، وشروطه مذعنة للدول التي تطبق وصفته الثابتة التي لا يترجح عنها قيد أنملة مما يشكل الظلم والتردي، ومن ثم الانسياق الأعمى بلا إرادة وراء الصندوق، ومن ثم أهدافه السياسية غير المعلنة كذراع لتطبيق النظام العالمي المزعوم.

محمد محمد احمد كرار
النظام العالمي الجديد، ص 23

لو علمت الجماهير (في الغرب) حقيقة الـ "جات" لكانت هناك دماء في شوارع العديد من العواصم... إن الثورة الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي يخنقان خلف الزاوية القريبة فقط... إن "جات" ستزيد من البطالة، وستكون "ماكنة انتحار" للغرب... (ولذا) يتوجب علينا إعادة التفكير من الرأس إلى أخمص القدمين في الأسباب التي جعلتنا نرفع من شعار التجارة الحرة إلى مصافي البقرة المقدسة أو العقيدة المثالية... انه مبدأ خاطئ مميت سيتسبب في إفقار وهز استقرار العالم الصناعي في الوقت الذي يسحق بقسوة دول العالم الثالث.

السير جولد سميث

في كتاب الفخ Le Piege

من مقال لعضو البرلمان الأردني

ليث شبيلات في جريدة

القدس العربي 1994/1/8

من المفارقات الصارخة أن تطالب البلاد النامية بتحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها في الوقت الذي تطبق فيه البلاد الصناعية سياسات حمائية تقضي على الجهود التصحيحية التي تقوم بها البلاد النامية.

سعيد النجار

التصحيح والتنمية، ص 31

فحقائق التاريخ تشير إلى أن السيطرة الاستعمارية للعالم الصناعي الغربي على الأقطار التي تتشكل منها مجموعة الأقطار المتخلفة كانت هي العامل الأساس فيما وقعت فيه هذه الأقطار من تخلف.

الدكتور محمد لبيب شقير

ندوة التخطيط لتنمية عربية، ج1، ص 164

إن هناك اعترافاً متزايداً في كواليس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالآثار الجانبية السلبية التي تفرزها "برامج الإصلاح الهيكلي" في مجال زيادة حجم البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل.

د. محمود عبد الفضيل

برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، ص 25

وخلاصة القول، حان الوقت الآن لأن يتخلص رجال السياسة والاقتصاديون في بلاد العالم الثالث من الفكر الرومانسي الذي حكم نظرهم إلى قضية المعونة، فالمعونة في التحليل الأخير، وفي ظل صراع القوى والمصالح الاقتصادية المتصارعة، كانت وستظل معونة تقدمها الدول المانحة لنفسها لدعم مصالحها الخاصة. كذلك لا يجوز أن ننسى انه لا توجد علاقة أكيدة وقوية بين المعونة ودرجة الاندفاع على طريق النمو.

الدكتور رمزي زكي

الأهرام 1994/1/4

المراجع

- (1) Wee, H. van der, Prosperity and Upheaval, The World Economy 1945-1980, Penguin, London, P. 402.
- (2) Wee, H. van der, Prosperity and Upheaval, The World Economy 1945-1980, Penguin, London, P. 413.
- (3) Wee, H. van der, Prosperity and Upheaval, The World Economy 1945-1980, Penguin, London, P. 454.
- (4) د. محمود عبد الفضيل - برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994.
- (5) بشير حمدوش: "مشكلات التصحيح والتنمية في المغرب"، التصحيح والتنمية ص 204-205
- (6) د. محمود عبد الفضيل - المصدر السابق، ص 101-107.
- (7) د. رمزي زكي: "الديون والتنمية"، ص 214.
- (8) IMF, World Economic Outlook 1988, Table A33.
- (9) UNIDO, Industry and Development, Global Report 1991/1992, P. 8-10.
- (10) Source: IBRD, World Development Report 1992, PP. 218-219.
- (*) المعلومات غير متوفرة، إلا أن الكويت هي أغنى دولة في العالم كما جاء في تقرير البنك الدولي للتنمية العالمية لسنة 1992، إذ قدر متوسط الدخل فيها بنحو 35000 دولار.